

مجلس الأمانة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

بعد شطبه من كشوف مرشحي مجلس الأمة 2012 المعارضة: قرار إدانة المسلم يصادر مواد دستورية واضحة وصريحة



د. فيصل المسلم مخاطبا الحضور أمام ديوانته



مسلم البراك في ديوان فيصل المسلم فجر أمس



عبدالله المعيوف خلال افتتاح مقره الانتخابي

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول المعيوف: الأمل معقود على الشعب لاختيار من يعمل لمصلحة الكويت



جانب من الحضور في مقر عبدالله المعيوف

وقال المعيوف إن الإصلاح السياسي يأتي على رأس أولوياته إلى جانب إصلاح الوضع التشريعي من خلال سيادة القانون الذي بات منتهكاً بعد أن وصل الأمر إلى تعرض رجال الداخلية إلى الاستفزاز وتعدي البعض على «مخافر» الشرطة وكذلك تعرض الأطباء والمدرسين للاعتداء الأمر الذي يؤكد عدم احترام القانون والعيش في شريعة الغاب مؤكداً «انتسا لن نصلح أمورنا إلا من خلال احترام القانون».

وأشار إلى أنه سيتقدم باقتراح في حال وصل إلى مجلس الأمة يتمثل في ضرورة إقرار قانون الرقابة الشعبية لمحاسبة نواب الأمة بدلاً من الانتظار لمدة أربع سنوات حتى تتم محاسبة النائب من خلال حجب الصوت عنه فضلاً عن قضية الوحدة الوطنية حيث يحتاج إلى قانون يعاقب كل من يتناول على الوحدة الوطنية ويحاول تمزيق النسيج الاجتماعي بالحديث عن القبلية والطائفية وغيرها من الأمور التي تمزق وحدتنا الوطنية من خلال محكمة خاصة وعقوبات تصل إلى السجن المؤبد في هذا الجانب. وأشار المعيوف إلى قضية الأحزاب في الكويت قائلاً: إن هذه القضية بحاجة إلى تدخل على أن يكون هناك شكل قانوني لها بدلاً من انتشار كل هذه التكتلات والقوى السياسية والتنظيمات غير المعلنة والتي لا أحد يعرف أهدافها أو مصادر تمويلها داعياً إلى إقرار قانون للأحزاب في الكويت.



متابعة لكلمة المعيوف

اعتبر مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف أن قضية الإبداعات المليونية من القضايا التي تحتاج إلى تدقيق وبحث وأسرع حتى يتم معرفة الراشي والمرتشي ومن تعرض للظلم من خلال صراعات سياسية وتكسب سياسي.

وقال المعيوف خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول إن حكمة سمو أمير البلاد بقرار حل مجلس الأمة وقبول استقالة الحكومة أنقذت البلاد من كارثة محققة بعد أن وصل الصراع بين شرائح عديدة من المجتمع إلى ذروته وكاد الأمر يصل إلى حد الفتنة بين جزء كبير من أبناء الشعب الكويتي والذي أراد سموه من خلاله أن يعيد الكرة إلى ملعب المواطنين، داعياً إياهم لحسن اختيار ممثلهم في مجلس الأمة المقبل.

وقال المعيوف أن ما حصل في الكويت مؤخراً هو جزء من حراك سياسي لبعض الكتل السياسية، مشيراً إلى أن الامم معقود على الشعب لاختيار من يعمل لمصلحة الكويت ومصصلحة شبابها واطفالها لافتاً إلى المشاكل نشبت بين السلطتين على إثر الاستجابات الشخصية والتفاف الحكومة على الدستور الطائفي والطرح القبلي وانحياز مستوى

غداً الأمر إلى حد الفتنة بين الكتل السياسية، مشيراً إلى أن الامم معقود على الشعب لاختيار من يعمل لمصلحة الكويت ومصصلحة شبابها واطفالها لافتاً إلى المشاكل نشبت بين السلطتين على إثر الاستجابات الشخصية والتفاف الحكومة على الدستور الطائفي والطرح القبلي وانحياز مستوى غداً الأمر إلى حد الفتنة بين الكتل السياسية، مشيراً إلى أن الامم معقود على الشعب لاختيار من يعمل لمصلحة الكويت ومصصلحة شبابها واطفالها لافتاً إلى المشاكل نشبت بين السلطتين على إثر الاستجابات الشخصية والتفاف الحكومة على الدستور الطائفي والطرح القبلي وانحياز مستوى

غداً الأمر إلى حد الفتنة بين الكتل السياسية، مشيراً إلى أن الامم معقود على الشعب لاختيار من يعمل لمصلحة الكويت ومصصلحة شبابها واطفالها لافتاً إلى المشاكل نشبت بين السلطتين على إثر الاستجابات الشخصية والتفاف الحكومة على الدستور الطائفي والطرح القبلي وانحياز مستوى غداً الأمر إلى حد الفتنة بين الكتل السياسية، مشيراً إلى أن الامم معقود على الشعب لاختيار من يعمل لمصلحة الكويت ومصصلحة شبابها واطفالها لافتاً إلى المشاكل نشبت بين السلطتين على إثر الاستجابات الشخصية والتفاف الحكومة على الدستور الطائفي والطرح القبلي وانحياز مستوى

لا قدرة لها على محاسبة الفساد واستجواب المقصرين من الوزراء، وتيار آخر يريد الإصلاح وتعزير الممارسة الديمقراطية وحقوق الأمة ومشاركتها في الحكم والمحاسبة والعزل. وأضاف الهيلم أننا نثق بأن القضاء المستعجل سيصنف المسلم ويعيد ترشيحه من جديد وأن التاريخ سيعلن كل من تخاذل تجاه هذا العبث المعارس اليوم من قوى الفساد. وختم الهيلم تصريحه بأن الحق سينتصر في النهاية والشعب الكويتي الذي خرج بعشرات الآلاف لساحة الإرادة من أجل تحجيم الفساد لديه القدرة على الخروج مرات عديدة لكي ينظف البلد من كل ألوان الفساد.

من جانبه أصدر التيار التقدمي بياناً جاء فيه: يتابع التيار التقدمي الكويتي بقلق ما تعرضت له المادتان 108 و110 من الدستور من انتهاك صريح عبر إجراءات إهدار مبدأ الحصانة البرلمانية الموضوعية المطلقة لأعضاء مجلس الأمة التي كفلتها هاتان المادتان الدستورتان، ونرى أن ما تعرض له النائب السابق د. فيصل المسلم من شطب لترشيحه يمثل سابقة خطيرة يخشى أن تتكرر، بحيث لن يستطيع أعضاء مجلس الأمة في المستقبل ممارسة مسؤولياتهم الرقابية، حيث يمكن أن يفقد أي نائب حصانته ويتعرض للملاحقة وإسقاط عضويته أو شطب ترشيحه جراء قيامه بعمله البرلماني، ويدعو التيار التقدمي الكويتي كل من تعز عليه المبادئ الديمقراطية إلى إعلان رفضهم لهذا التوجه الخطير.

فيما قال النائب السابق مرشح الدائرة الأولى حسين الفلاف اتنى على من يقول أن إفساء أسرار بنكية ليست جريمة مغلطة بالشرف والإمانة من بسالمة أبناءهم في الابتدائية لو كان لديك أمانة وقيل لك لا يجوز إفساء محتوياتها وأقام آخر تحقيقاتها للناس فهل هذا أخلاق بالأمانة أم لا؟! مضيفاً أن الأذى إن البعض يريد هدم البلد وتدمير الاستقرار والأمن الاجتماعي.

وقال النائب السابق مرشح الدائرة الأولى حسين الفلاف اتنى على من يقول أن إفساء أسرار بنكية ليست جريمة مغلطة بالشرف والإمانة من بسالمة أبناءهم في الابتدائية لو كان لديك أمانة وقيل لك لا يجوز إفساء محتوياتها وأقام آخر تحقيقاتها للناس فهل هذا أخلاق بالأمانة أم لا؟! مضيفاً أن الأذى إن البعض يريد هدم البلد وتدمير الاستقرار والأمن الاجتماعي.

وقال النائب السابق مرشح الدائرة الأولى حسين الفلاف اتنى على من يقول أن إفساء أسرار بنكية ليست جريمة مغلطة بالشرف والإمانة من بسالمة أبناءهم في الابتدائية لو كان لديك أمانة وقيل لك لا يجوز إفساء محتوياتها وأقام آخر تحقيقاتها للناس فهل هذا أخلاق بالأمانة أم لا؟! مضيفاً أن الأذى إن البعض يريد هدم البلد وتدمير الاستقرار والأمن الاجتماعي.

وقال النائب السابق مرشح الدائرة الأولى حسين الفلاف اتنى على من يقول أن إفساء أسرار بنكية ليست جريمة مغلطة بالشرف والإمانة من بسالمة أبناءهم في الابتدائية لو كان لديك أمانة وقيل لك لا يجوز إفساء محتوياتها وأقام آخر تحقيقاتها للناس فهل هذا أخلاق بالأمانة أم لا؟! مضيفاً أن الأذى إن البعض يريد هدم البلد وتدمير الاستقرار والأمن الاجتماعي.

الواضح، والصريح في العملية الانتخابية، نطالب بمرسوم ضرورة يعني بطلان هذه اللجنة، وبالتالي بطلان جميع قراراتها الصادرة. ونظراً للتدخل المتكرر من قبل السلطة التنفيذية في الصلاحيات القضائية، وتحويل المحاكم إلى مسرح تقصي من خلاله خصوصاً السياسيين بأحكام تحظى بقوة السلطة القضائية، نطالب بضرورة استقلالية القضاء المطلقة تامة، وبما أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، والعدل هو أساس الحكم، فمن العدل إرفاق قانون مخصص القضاء لضمان قيام السلطة المسؤولة بعملها على كامل وجه دون أي تدخل.

وقال النائب السابق د. وليد الطبطبائي إن قرار وزارة الداخلية بشطب د. فيصل المسلم من قوائم المرشحين يمثل أسوأ مثال على الكيدية السياسية وتدخل الحكومة في نتائج الانتخابات البرلمانية أبسط مبادئ النزاهة السياسية ولا يدعو عن كونه انتقاماً سياسياً من نائب وطني شريف مارس واجبه في الرقابة على فساد الحكومة السابقة.

وأكد د. الطبطبائي أن قرار الشطب «جاء متعجلاً جداً وبعد سويجات على صدور الحكم القضائي الذي اجتمعت غالبية الخبراء القانونيين والدستوريين على مخالفته المادتين 108 و110 من دستور البلاد، مما يشي بالطبيعة السياسية الانتقامية للإجراء».

ودعا د. الطبطبائي قوى المعارضة الوطنية إلى تبني موقف حاسم وقاطع من تجاوز المادتين 108 و110 من الدستور اللتين هما الحامي للنائب من غبن مؤسسة الفساد وهو يواجهها ويتصدى لها تحسب قبة البرلمان، وقال إن ما أقدمت عليه السلطة يتجاوز شخص د. فيصل المسلم ويضرب أساس المشاركة الشعبية في السلطة إذ يقيد بها بأغلال الكيدية السياسية ويحول مجلس الأمة من مؤسسة فاعلة في الرقابة على السلطة التنفيذية إلى شيء لا يزيد على «الجلس الوطني» سبي الذكر الذي عرفته الكويت عشية الاحتفال العراقي الأثم. وحذر د. الطبطبائي قوى المعارضة الوطنية من التراخي أمام هذا الانتهاك للدستور والقوانين التي باتت هباء منثوراً وتجاهلها، وقال إنه من المؤسف جداً والمستغرب أن تأتي هذه الردة السياسية في الكويت في الوقت التي نهضت فيها الشعوب في أكثر الدول العربية استبداداً وبعداً عن الديمقراطية لتنتزع من الطواغيت برئيتها وحقوقها. وأكد د. الطبطبائي أنه عند كلمته التي تعهد بها بعدم المشاركة في الانتخابات المقبلة ما لم يتم رد الاعتبار للمادتين 108 و110 من الدستور، وقال إنه لا يشعر بالمشاركة في برلمان غير حقيقي يتحدث فيه النائب وعصا مؤسسة الفساد فوق رأسه تلجم لسانه عن الصدق بالحق والدفاع عن الحريات والحقوق ومحاسبة الحكومة على أخطائها.

وقال د. فيصل المسلم وقال إن شطب المسلم بناء على كلام قاله تحت قبة عبدالله السالم يعتبر سابقة خطيرة وتجاوزاً لمواد الدستور وتفريغاً حقيقياً للمادة (110) من محتواها. وبين الهيلم أن المعركة ليست معركة فصل وحده بل صراع بين تيار يريد إفساد البلاد ومؤسساته وضرب الدستور وتحجيم دور السلطة التشريعية من خلال جعلها سلطة هامشية

وقال د. فيصل المسلم وقال إن شطب المسلم بناء على كلام قاله تحت قبة عبدالله السالم يعتبر سابقة خطيرة وتجاوزاً لمواد الدستور وتفريغاً حقيقياً للمادة (110) من محتواها. وبين الهيلم أن المعركة ليست معركة فصل وحده بل صراع بين تيار يريد إفساد البلاد ومؤسساته وضرب الدستور وتحجيم دور السلطة التشريعية من خلال جعلها سلطة هامشية

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه بالجلوس أو لجانته».. والمادة 110: «عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالجلوس أو لجانته، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال».. إننا إذ نؤكد أنه لا نملك أي سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه بالجلوس أو لجانته».. والمادة 110: «عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالجلوس أو لجانته، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال».. إننا إذ نؤكد أنه لا نملك أي سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.

وقال وزير الداخلية في بيان صحفي إن قرار الشطب يأتي بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 447 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة واستناداً إلى حكم المحكمة الكلية دائرة الجحج المستأنفة في القضية رقم 2011/11 جنج مستأنفة 26 أغسطس 2008 جنج العاصمة واستكمالاً لأعمال اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 4395 لسنة 2011 لفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

لقد فوجئنا جميعاً بصور حكم قضائي يصادر مواد دستورية صريحة وقطعية تمثل أساساً في نظامنا الدستوري والسياسي.. وهي المادة 108 من الدستور: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في سلطة صادرة من مواد دستورية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى هدم نظامنا الدستوري والسياسي، مما يفتح الأبواب أمام احتمالات خطيرة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الموقوفة على: أحمد عبدالغزير السعدون، جعمان الجريش، مسلم البراك، علي الدقباسي، خالد الطاحوس، د. وليد الطبطبائي، د. نفل العمري، ناصر الخالدي (نيج)، د. ضيف الله بوزيم، مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، أحمد الشريهان، محمد العليبي، فيصل العيسى، محمد عبدالقادر الجاسم، علي البرغش (نيج)، شعيب الموهيزي، د. هيف العنتن، د. فيصل المسلم، عبدالرحمن العنزي، محمد مايف، ود. عبد الواسع.